

اللجنة المصرفية

خطوط توجيهية رقم 2025/06 المؤرخة في 12 نوفمبر 2025
المتعلقة بتحديد العمليات المتعلقة بالأصول الافتراضية وحظرها ومنعها

فهرس

1. مقدمة 2
2. المراجع القانونية والتنظيمية 2
3. التعريفات 3
4. التحديات والمخاطر المتعلقة بالأصول الافتراضية 3
5. الغرض من الخطوط التوجيهية 4
6. التزامات المؤسسات الخاضعة 4
7. أنظمة الرقابة الداخلية 5
8. مؤشرات المخاطر 6
9. الاخطار بالشبهة 7
10. التدريب والمعلومات 8
11. العقوبات 8

1- مقدمة

إن الهدف من هذه الخطوط التوجيهية هو تعزيز ممارسات الامتثال للمؤسسات الخاضعة وضمن التطبيق الصارم للممنوعات المتعلقة بالأصول الافتراضية، مع مراعاة التطورات التكنولوجية والمخاطر المرتبطة بها.

تهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى تأطير وتعزيز أنظمة الوقاية، تحديد و منع العمليات المتعلقة بالأصول الافتراضية على مستوى البنوك والمصالح المالية لبريد الجزائر، المشار إليها فيما يلي ب "المؤسسات الخاضعة".

تأخذ في الاعتبار الخصوصيات القانونية والتنظيمية للجزائر وتهدف إلى التصدي للتحديات التي يشكلها استخدام الأصول الافتراضية في أنشطة غير مشروعة، مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل و مكافحتها، و كذا استعمال حسابات وأنظمة الدفع على مستوى المؤسسات الخاضعة لها.

2- المراجع القانونية والتنظيمية

تستند هذه الخطوط التوجيهية إلى المراجع القانونية والتنظيمية التالية:

- القانون رقم 11-17 المؤرخ في 9 ربيع الثاني 1439 الموافق ل 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018؛
- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق ل 6 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتها، المعدل و المتمم، لا سيما المادتين 6 مكررو 31 مكرر؛
- المرسوم التنفيذي رقم 23-428 المؤرخ في 29 نوفمبر 2023 المتعلق بإجراءات تجميد و/أو مصادرة الأموال والممتلكات في إطار مكافحة تمويل الإرهاب.
- النظام رقم 24-03 رقم 24-03 المؤرخ في 18 محرم 1446 الموافق ل 24 جويلية 2024 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل و مكافحتها، المعدل و المتمم.

3. التعريفات

- الأصول الافتراضية: القيم الرقمية التي يمكن تداولها رقمياً ، تحويلها أو استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار. لا تشمل الأصول الافتراضية العمليات التي تنطوي على القيم الرقمية للعمليات الورقية ، الأوراق المالية والأصول المالية الأخرى.
- الأموال : أي نوع من الممتلكات أو الأموال من أي طبيعة كانت ، بما فيها الموارد الاقتصادية و القيم المالية الافتراضية ، المادية أو غير المادية ، المنقولة أو غير المنقولة الملموسة أو غير الملموسة التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة ، والوثائق أو السندات القانونية أيا كان شكلها، بما في ذلك وبصورة غير حصرية ، الشكل الإلكتروني أو الرقمي ، والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو الممتلكات أو مصلحة فيها ، مثل القروض المصرفية والشيكات والأسهم والأوراق المالية والسندات وما إلى ذلك.
- مزود خدمات الأصول الافتراضية (PSAV): يشير إلى أي شخص طبيعي أو معنوي الذي يمارس على أساس تجاري واحد أو أكثر من الأنشطة أو العمليات التالية ، نيابة عن أو باسم شخص طبيعي أو معنوي آخر:

- التبادل بين الأصول الافتراضية والعملة الورقية ؛
- التبادل بين شكل واحد أو أكثر من أشكال الأصول الافتراضية؛
- تحويل الأصول الافتراضية ؛
- حفظ و/أو إدارة الأصول الافتراضية أو الأدوات التي تمكن من مراقبة الأصول الافتراضية؛
- المشاركة في تقديم الخدمات المالية المتعلقة بعرض مصدر و / أو بيع الأصول الافتراضية.

4. التحديات والمخاطر المتعلقة بالأصول الافتراضية

تختلف الأصول الافتراضية عن النقود التقليدية من حيث أنها لا تملك ضمانات حكومية، لا تعتمد لا على الذهب ولا على العملات الأخرى. وهي تسمح بإجراء تحويلات سريعة دون وسطاء، مما يجعلها جذابة بشكل خاص للأشخاص المستبعدة من النظام المصرفي التقليدي. ومع ذلك ، فإن هذه الميزة نفسها تجذب أيضاً الجهات الفاعلة الخبيثة ، مثل المحتالين والمجرمين ومبيضي الأموال. وفي حين أن هذه الأصول تساهم في الشمول المالي، لكنها تنطوي في المقابل على مخاطر كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجرائم السيبرانية والتقلبات الشديدة. وبالتالي فإن هذه الخصائص تطرح تحديات كبيرة للإشراف والتنظيم.

وبالنظر إلى السياق المحلي ونتائج تقييم مخاطر الأصول الافتراضية، يتحتم على المؤسسات الخاضعة أن تعزز نظامها المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال اعتماد نهج قائم على المخاطر، يكملها² بزيادة تدابير العناية الواجبة المعززة، و المراقبة المستمرة للمعاملات، نظام فعال للتصريح عن العمليات المشبوهة، وكذا برامج التدريب والتوعية للموظفين المعنيين.

5. الغرض من الخطوط التوجيهية

إن الغرض الرئيسي من هذه الخطوط التوجيهية هو الوقاية من المخاطر المرتبطة باستخدام الأصول الافتراضية داخل المؤسسات الخاضعة. في الواقع، على الرغم من منع تنفيذ المعاملات المتعلقة بهذه الأصول، يمكن للجمهور الاستمرار في استخدامها عبر منصات أجنبية، لا سيما عن طريق استخدام حساباتهم المصرفية أو البريدية لأغراض الدفع.

ولذلك فإن الغرض من هذه الخطوط التوجيهية هو إرشاد الخاضعين لوضع الآليات والإجراءات التي تضمن الامتثال لهذا المنع في أنظمة الدفع الخاصة بالبنوك و بريد جزائر، وكذلك مساعدة هذه المؤسسات على حماية نفسها من المخاطر المرتبطة باستخدام الأصول الافتراضية واستغلال أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني لأغراض غير مشروعة.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى تعزيز الوعي والفهم لتدابير وإجراءات الرقابة الداخلية، فضلا عن مؤشرات الانذارات الصلة لكشف ومراقبة ومنع أي معاملات دفع أو تحويل تتعلق باستخدام الأصول الافتراضية.

6. التزامات المؤسسات الخاضعة

يجب على المؤسسات الخاضعة للرقابة تطبيق إجراءات العناية الواجبة المناسبة تجاه العملاء والعمليات، على النحو التالي:

• تحديد هوية الزبائن ومعرفتهم

- تحديد هوية الزبون (شخص طبيعي أو معنوي، مستفيد حقيقي)؛
- فهم طبيعة نشاطهم ومصدر أموالهم.
- إجراء أبحاث مكثفة ومراقبة أنشطة الإنترنت، بالخصوص على وسائل التواصل الاجتماعي والمصادر المفتوحة، لتحديد مواقع الويب وكذلك بورصات الأصول الافتراضية ومنصات الألعاب التي تقبل عمليات الإيداع والسحب بالعملة المشفرة،
- تحديث بيانات الزبائن ومعلومات عن هوية الزبون؛

- الامتناع عن إقامة علاقة عمل أو إجراء أي معاملة يشتبه في أنها تتعلق بأصول افتراضية، وفقا لمؤشرات الاشتباه التي تم إنشاؤها وتطبيقها في إطار مراقبة أنظمتها ووقاية العمليات عن الأصول الافتراضية.

● مراقبة العمليات

- تنفيذ أنظمة الكشف عن العمليات المتعلقة بالأصول الافتراضية و مزودي خدمات الأصول الافتراضية
- تنفيذ قواعد ومعايير محددة داخل نظام المراقبة تهدف إلى منع ورفض أي محاولة لتحويل الأموال إلى مواقع إلكترونية أو منصات تم تحديدها سابقا على أنها متخصصة في معاملات الأصول الافتراضية
- دمج قواعد محددة في نظام المراقبة للكشف عن المعاملات التي تنطوي على كلمات رئيسية متعلقة بالأصول الافتراضية (على سبيل المثال: "بيتكوين (BTC)" و "crypto" و "Tether (USDT)" و "ETH) و "Ethereum" ، و "Litecoin" (LTC وما إلى ذلك) ؛
- وضع آليات إنذار وأنظمة مراقبة تتناسب مع الخصائص المميزة للأصول الافتراضية، ولا سيما فيما يتعلق بأنماط المخاطر مثل استخدام أدوات الخلط (Mixers) ، أو المحافظ المجهولة الهوية، أو التجزئة الرقمية. (Digital Smurfing) "
- تنفيذ آليات فعالة لتتبع وتحليل وحظر المعاملات المشبوهة، خاصة تلك التي تنطوي على مواقع إلكترونية أو بورصات أو كيانات تعمل في النظام البيئي للأصول الافتراضية.

7 - أنظمة الرقابة الداخلية

يجب أن يكون لدى المؤسسات أنظمة رقابة داخلية للوقاية و وكشف المعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية. وهذا يشمل:

- تنفيذ سياسات وإجراءات داخلية رسمية صادقت عليها هيئات الإدارة تُلزم المؤسسات الخاضعة بتطبيق قواعد صارمة لرصد وحظر المعاملات التي تنطوي على أصول افتراضية، مع توفير التدريب للموظفين على تحديد و كشف التدفقات المشبوهة المرتبطة بهذه الأصول؛
- اجراء عمليات تدقيق منتظمة بهدف تقييم فعالية نظم الرقابة القائمة وتكييف الإجراءات مع التطورات التكنولوجية والتنظيمية الخاصة بالأصول الافتراضية.

8- مؤشرات المخاطر

يجب على المؤسسات الخاضعة لتطوير مؤشرات المخاطر وتحديثها للكشف عن أي معاملات تتعلق بالأصول الافتراضية ، بناء على ملفات تعريف الزبائن والحركات المالية والأنشطة المشبوهة التي يتم ملاحظتها في منصات التبادل. ويجب تطبيق هذه المؤشرات بشكل منهجي في سياق الرقابة الداخلية وإجراءات مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

من المهم ملاحظة أن وجود واحد أو أكثر من المؤشرات التالية لا يعني بالضرورة وجود معاملات ذات صلة مباشرة بالأصول الافتراضية. ومع ذلك ، عندما تظهر العديد من هذه المؤشرات في وقت واحد ، فإنها تعزز الشكوك حول النشاط على الأصول الافتراضية: تشمل مؤشرات المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر:

● المؤشرات المتعلقة بالعمليات المالية:

- يمكن أن يكون تنفيذ العمليات لصالح مواقع الويب أو البورصات المعروفة بتمكين العمليات المتعلقة بالأصول الافتراضية علامة منبهة. قد تقدم هذه المواقع خدمات مرتبطة جزئياً أو كلياً بالأصول الافتراضية، أو تقدم خدمات ذات صلة، بما في ذلك البورصات الموجودة في البلدان التي لا يمنع فيها الأصول الافتراضية.
- تنفيذ العمليات لصالح مواقع الويب أو البورصات أو منصات الألعاب باستخدام عناوين IP جديدة لم يتم تحديدها مسبقاً. التغيير المستمر لعنوان IP هو تقنية يستخدمها مبيضي الأموال لتعقيد إمكانية تتبع العمليات.
- تنفيذ عمليات لصالح مواقع الويب أو منصات التبادل أو الألعاب ، والتي ترتبط عناوين PI الخاصة بها بالشبكة المظلمة.
- قد تشكل محاولة الزبون لتنفيذ معاملة دفع لصالح موقع ويب أو منصة تبادل حددها نظام المراقبة بالفعل على أنها متورطة في معاملات تتعلق بالأصول الافتراضية. مؤشراً على وجود خطر أو إشارة إنذار.

● المؤشرات المتعلقة بأنماط المعاملات

- يمكن تحليل تنفيذ أو استلام التحويلات المتكررة ، وخاصة المبالغ الصغيرة ، وفقاً لعدة معايير. فعلى سبيل المثال، ينبغي اعتبار التحويلات التي تتم تدريجياً وبشكل منتظم خلال فترة زمنية قصيرة، دون تفسير منطقي من جانب الزبون، مشبوهة. وبالمثل، فإن التحويلات بين مجموعة من الزبائن تشبه مخطط "بونزي"، حيث يتم تحويل الأموال من مستثمر إلى آخر، يمكن أن تكشف عن نشاط غير مشروع؛

- يمكن أن تكون التحويلات المتكررة من حساب مفتوح حديثا أو خاملا مؤشرا على احتمال وجود عملية تبييض أموال بالإضافة إلى ذلك ، كما أن التحويلات التي يقوم بها الزبون أو مجموعة من الزبائن إلى نفس الموقع الإلكتروني أو منصة التبادل أو الألعاب بعنوان IP مشترك ، دون تفسير منطقي لعلاقة العمل ، تثير الشبهات.

• المؤشرات المتعلقة بالزبائن

- يعد تركيز المعاملات المتكررة من زبون واحد أو مجموعة من الزبائن إلى شخص أو كيان يبدو غير متوافق مع ملف تعريف الزبون أو طبيعة العمل أو سجل التحويل مؤشرا رئيسيا. ويشمل ذلك التحويلات التي لا تتوافق مع الدخل الشهري للزبون أو طبيعة أعماله أو طبيعة حساباته والتي لا تتماشى مع توقعات الزبون أو ممارساته المعتادة.
- ينبغي اعتبار تنفيذ أو استلام التحويلات التي لا تتوافق مع طبيعة معاملات الزبون وطبيعتها النموذجية، أو التحويلات المتكررة التي لا ترتبط بعلاقة واضحة بين الدافع والمستفيد، مشبوهة. وبالمثل ، فإن المدفوعات النقدية المتكررة إلى حساب الزبون ، متبوعة بالتحويلات إلى حساب آخر أو حسابات متعددة ، يمكن أن تخفي محاولات تحويل الأموال إلى أصول افتراضية في محاولة لإخفاء مصدر الأموال.

9- الاخطار بالشبهة

وبالإضافة إلى العناية الواجبة التي تتطلبها التنظيمات المعمول بها، يجب أن تخضع أي معاملة مشبوهة تنطوي على أصول افتراضية، أو أي معاملة تتعلق بأصول افتراضية، لتقرير فوري عن المعاملات المشبوهة يرسل إلى خلية معالجة الاستعلام المالي

يجب أن يتضمن التقرير جميع المعلومات المتاحة التي تمكن خلية معالجة الاستعلام المالي من تقييم طبيعة ودرجة مخاطر المعاملة، ويجب أن يتم دون تأخير عند اكتشاف أي سلوك أو معاملة تظهر عليها علامات غير عادية أو مشبوهة.

يجب إرسال تقرير المعاملات المشبوهة حصريا إلى خلية معالجة الاستعلام المالي . وتخضع هذه المعلومات وأي معلومات تتعلق بها أو أي إجراء يتخذ بشأنها للسرية المهنية. على هذا النحو، لا يجوز الكشف عن أي من هذه المعلومات للزبون المعني أو للمستفيد من المعاملات.

يتعين على المؤسسات الخاضعة ، بناء على طلب من خلية معالجة الاستعلام المالي أن تبلغ، ضمن المهل المحددة في التشريع الساري المفعول، بأي معلومات إضافية تتعلق بالاشتباه فيما يتعلق بالمعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية.

يساعد الامتثال لهذا الالتزام على ضمان سلامة النظام المالي المحلي ومعالجة المخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية بشكل فعال.

10- التدريب والمعلومات

يتعين على المؤسسات الخاضعة أن تولي أهمية كبيرة لتدريب موظفيها وتوعيتهم من خلال ما يلي:

- ادراج دورات تدريبية للمكلفين بالزبائن وموظفي الامتثال حول مخاطر تبييض الأموال و تمويل الإرهاب المتعلقة بالأصول الافتراضية في البرنامج التدريبي.
- نشر المذكرات والتعاميم التي يتم إرسالها عبر الشبكات الداخلية للمؤسسات الخاضعة لها.
- زيادة الوعي بين الزبائن حول حظر استخدام حساباتهم أو أنظمة الدفع الخاصة بهم في المعاملات التي تنطوي على أصول افتراضية.

11- العقوبات

في حالة عدم الامتثال للتدابير المبينة في هذه الخطوط التوجيهية، يجوز تطبيق عقوبات وفقا للتشريعات السارية.

رئيس اللجنة المصرفية